



# المنتدى المدني القومي



## ورشة حوار

"منطقة آبيي: التعايش السلمي بالشراكة المتكافئة وتبادل المنفعة"

## ورقة عمل

### منطقة آبيي

التعايش السلمي بالشراكة المتكافئة و تبادل المنفعة

إعداد

د. عبدالباسط سعيد

الخرطوم

2010/10/20

## منطقة أبيي: التعايش السلمي بالشراكة المتكافئة وتبادل المنفعة

### د. عبدالباسط سعيد

#### في ابتدار النقاش حول التعايش السلمي بين المسيرية ودينكا نقوك

ضمن فريق من ستة خبراء، بتكليف من منظمات المجتمع المدني (منظمة أفريقيا العدالة والمنتدى المدني القومي، شبكة نوبانت)، قام الباحث بزيارة منطقة المجلد ومنطقة أبيي خلال اغسطس وسبتمبر 2010، بغرض التعرف على مجريات أحوال المعاش المشترك بين المسيرية والدينكا نقوك، وتقدير فرص جلوسهم لبعضهم للاتفاق والتعايش السلمي بينهم، بصرف النظر عن مجريات أونتائج الاستفتاء. أتضح أن النية متوفرة بينهم، لكن بشروط قد يعز التعلب عليها، ما لم يتجانس فهم ومواقف الطرفين المحليين مع فهم ومواقف شركائهم الأكبر (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية). هذا التجانس الدقيق للغاية، في الفهم والمواقف، ينبع من محاولات بعض الأطراف الالتفاف حول مستحقات بروتوكول أبيي ومخرجاته، رغم تصريحاتهم بالالتزام به. هذه التعقيدات تلقي عبئاً إضافياً ثقيلًا على كاهل منظمات المجتمع المدني الساعية لتحقيق تعايش سلمي بالمنطقة، مما يفرض عليها سعيًا إضافيًا لكسب تأييد الفرقاء، لتحقيق الهدف. نزع أن الاقتراح الذي تقدمه، لتصبح منطقة أبيي منطقة محايدة منزوعة السلاح، يعزز مضمون الوضع الإداري الخاص الذي أرادته الاتفاقية، بعمق المستقبل بعد الاستفتاء، لأنه يفرغ السلاح الفتاك المهدد الأول لأمن المجتمع- من منطقة غنية بالنفط.

يلتزم الباحث الموضوعية، وينأى عن التعميم أو إلقاء الراي على عواهنه؛ إذ ينطلق من مرجعية نصوص ووثائق ملزمة في صلب اتفاق نيفاشا 2005، وقد قبلت الأطراف مرجعية بروتوكول أبيي؛ ومن فرضية أولية: أن للطرفين رغبة في مراعاة حقوق بعضهم تعايشًا سلميًا. تستقي الفرضية ثباتها من أقوالهم ومواقفهم وسلوكهم على الأرض، من هذه الزيارة الميدانية، ومن زيارات عديدة سابقة للمنطقة.

في التقديم نبدأ بتكليف موقع "أزمة السودان في منطقة أبيي"؛ أوصافها والاهتمام بها، وموقف الشريكين في التعاطي معها، انطلاقًا من مرجعية اتفاق نيفاشا. نتطرق لتطورات العام المنصرم منذ صدور قرار التحكيم، والأسئلة الأهم، والعناصر الخمسة المبينة هنا، ابتدارًا للاطار العام للنقاش.

#### المائدة المستديرة لمناقشة أحوال الأزمة بمنطقة أبيي

هذه الورشة محاولة تتطرق من التفريق بين "مشكلة منطقة أبيي" وقضايا "التعايش السلمي" بين المسيرية ودينكا نقوك/أبيي المقيمين فيها؛ كما تقتضي اتفاقًا تكميليًا يفرق بين ترسيم حدود محكمة لاهاي من ناحية، وبين اجراء الاستفتاء بمنطقة أبيي من الناحية الثانية. وليس من خلاف حول كون إمكانية التعايش السلمي لن تتأتى إلا إذا اكتمل التنزيل المشترك لعناصر بروتوكول أبيي، حيث قبل الطرفين مرجعية عند توقيع اتفاق نيفاشا، باعتباره حل سياسي متفق عليه بين الشريكين (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) في أبعاده الدستورية، والقانونية والإدارية والأمنية والمالية والتنمية. يتطرق المقال للاتي:

**أولاً:** التنوير بالمستجدات في مآزق الشراكة بين المسيرية ودينكا نقوك، من خلال وصف تعقيدات الأحوال القائمة، ومواقف المسيرية والدينكا على الأرض الآن؛

**ثانياً:** ملامح عامة للنزاع بمنطقة أبيي، وتشتمل على وصف المستوى المحلي بمنطقة أبيي؛

**ثالثاً:** مسألة منطقة أبيي في منظور الطرفين المحليين: مسألة منطقة أبيي في منظور المسيرية؛ ومسألة منطقة أبيي في منظور دينكا نقوك؛

**رابعاً:** ملخص مقترحات الحلول بشأن التعايش السلمي بمنطقة أبيي، ونقدمه في مدخل، ثم مقترحات عامة، تليها مقترحات لتأمين مسار التعايش السلمي؛

**خامساً:** نقدم مختصر "سيناريو" يجعل منطقة أبيي "منطقة محايدة ومنزوعة السلاح" تتبع رئاسة الجمهورية في حال الوحدة، ونترك للشريكين الاتفاق حول آلية مشتركة في حال الانفصال. ونشرح المقترح من خلال مرجعيات فكرة منطقة أبيي المحايدة، الأهداف، مطلوبات تثبيت التعايش السلمي، وسائل وآليات إنشاء المنطقة المحايدة، منزوعة السلاح (النشأة والتكوين، الحكم والإدارة، قسمة السلطة، قسمة الموارد المالية)، ثم نختم بمحاسن فكرة إنشاء منطقة أبيي المحايدة.

## أولاً: تطورات استجبت في تعقيدات مشكلة أبيي تجعل دور المجتمع المدني ضروريا

أسئلة تبحث عن اجوبة: للاجابة نسعى لتفكيك المسألة، وإعادة بنائها؛

- لماذا استعصت منطقة أبيي على كافة محاولات الحل السلمي منذ العام 1972؟
- هل يقدر المجتمع المدني عبر الحوار على استخلاص اتفاق للتعيش السلمي بمنطقة أبيي؟
- هل تستمع الأطراف العليا إلى صوت المتأثرين المحليين ذوي المصلحة المباشرة؟
- وإذا افترضنا جدلاً أسوأ الاحتمالات، الانفصال الخشن، ستقفز للصدارة اسئلة عديدة:
  - ماذا سيكون حال المسيرية والدينكا نقوك في ظل العودة الى الحرب؟ هل يدرك الطرفان (المسيرية والدينكا نقوك) انهما سيقعان ضحايا لمآلات العودة للحرب على حد سواء؟
  - هل يدرك الطرفان، في ظل فشل شريكى الحكم فى تنفيذ البرتوكول وغياب التعايش السلمي، أنهما سيقعان فرائس لـ"ايدولوجيا الدفاع عن النفس"، عبر حماية نظرائهم الكبار الذين لا تتفق مصالحهم مع هموم مجتمع زراعى-رعوى؟
  - كيف نتوقع أن يصوت دينكا نقوك لصالح البقاء في الشمال، إذا تملكهم الشعور بالغبن، بسبب ما يصفونه بـ "نكوص الشمال في تنفيذ بروتوكول أبيي"؟
- وإذا افترضنا، حسب مجريات "المحادثات التكميلية للفرقاء في اديس أبابا" أن بروتوكول أبيي اصبح وثيقة غير قابلة للتنفيذ بحذافيرها، وأن استفتاء أبيي غير ممكن لاعتبارات إجرائية:
  - هل من الممكن التوصل إلى موقف وسطي؛ يقر عنده المسيرية بترسيم الحدود على الأرض، حسب قرار محكمة لاهاي، وفي نفس الوقت يوافق دينكا نقوك على تأجيل الاستفتاء، حقنا للدماء – الهدف الأسمى لاتفاق نيفاشا؟
  - وهل من الممكن التوصل لاتفاق تكميلي بينهم، يؤسس لتعايش سلمي على أساس يمكن المسيرية، ليس من حقوقهم التاريخية فقط، بل يثبت حقوقهم الأنية في الإقامة والتملك والاستثمار والمشاركة المتكافئة في إدارة منطقة أبيي؟

### اختلاف إداري:

1. أمرت اتفاقية نيفاشا بانشاء "مفوضية" حدود أبيي" لتقوم بتحديد منطقة سكنى مشيخات دينكا نقوك التسعة التي تم نقلها في 1905 لمديرية كردفان.
2. أصبحت مساحة منطقة أبيي 10460 كلم<sup>2</sup> حسب قرار لاهاي (22 يوليو 2009).
  - i. اختلف الشريكان ونصرائهم المحليين على قبول تقرير مفوضية حدود أبيي: المؤتمر الوطني والمسيرية يرفضونه، والحركة الشعبية ودينكا نقوك يقبلونه.
  - ii. يختلف المجتمعان المحليان حول ترسيم حدود "منطقة أبيي" حسب قرار محكمة لاهاي (22 يوليو 2009)؛
3. قبل توقيع نيفاشا كانت أبيي وحدة إدارية صغيرة (رئاستهافي مدينة أبيي)، وتتبع إداريا لمحلية أبيي بحر العرب، بولاية غرب كردفان.
4. عند التوقيع على اتفاقية نيفاشا، تم تزويد ولاية غرب كردفان، وضم الجزء الجنوبي منها إلى ولاية جنوب كردفان، ومساحته 62000 كلم<sup>2</sup>، شاملة منطقة أبيي.
5. أصبح لـ"منطقة أبيي" وضع إداري خاص، تتبع رئاسة الجمهورية، مما جعل القرارات التي تصدر بشأنها ذات قوة دستورية، حتى وإن جاءت إدارية المحتوى والإجراء.

### اختلاف دستوري:

6. تصاعدَ اختلاف الحزبين الشريكين إلى مستوى رئاسة الجمهورية، حيث رفض رئيس الجمهورية (رئيس المؤتمر الوطني) تقرير مفوضية حدود أبيي، بينما قبله النائب الأول لرئيس الجمهورية (رئيس الحركة الشعبية/ رئيس حكومة جنوب السودان).
7. بذلك ارتقى الاختلاف حول منطقة أبيي إلى خلاف دستوري صريح، نتج عنه:
  - i. تأخير إطلاق الوضع الإداري الخاص بمنطقة أبيي لمدة أربع سنوات،
  - ii. تأخير تكليف عناصر الإدارة بالمنطقة على الأرض، إلا بعد توقيع "خارطة الطريق" كاتفاق تكميلي مرحلي في 2008؛

### iii. ازدواجية في مسميات المستويات الإدارية:

1. بالرغم من أن الاتفاقية أطلقت صفة "منطقة أبيي"، استمر استخدام تسمية "محلية أبيي" ومساحتها 32000 كلم<sup>2</sup>، وصفا لكافة المناطق التابعة للمحلية قبل توقيع الاتفاقية، بما في ذلك منطقة أبيي.
2. يقول إداريون بالمنطقة، لعل هذا الازدواج نتج لسببين: أولهما، أن تسمية "محلية" هي الوصف الرسمي لهذا المستوى الإداري لحكومة السودان قبل توقيع اتفاق نيفاشا؛
3. وثانيهما، طالما هنالك اختلاف حول حدود منطقة أبيي، ولم يصدر قرار رئاسي بترسيمها، يصبح لزاما على الإداريين على مستوى حكومة جنوب كردفان وعلى مستوى معتمد محلية أبيي عدم خلق توصيف إداري جديد، ليس لهم تفويض فيه، يعطي منطقة أبيي الوضع الإداري الخاص المنصوص عليه؛
4. يفسر قادة دينكا نقوك استخدام لفظ "محلية أبيي" لوصف منطقة المجلد تضليلا غير بريء، القصد منه التمهيد لاحتلال منطقة أبيي بذريعة اتصال الحدود الإدارية، ويستدلون على ذلك بما يصفونه "حشد قوات الدفاع الشعبي وكتيبة من اللواء 31 التابع للقوات المسلحة على الحدود الشمالية لمنطقة أبيي".
- iv. كانت الحركة الشعبية أثناء الحرب تطلق إسم "مقاطعة أبيي" (أبيي كاونتي) على منطقة أبيي باعتبارها منطقة "محررة" تحت سيطرتها، وبحدود لا تعترف بها حكومة السودان. استمرت الحركة الشعبية في استخدام نفس التسمية بعد توقيع الاتفاقية، نسبة لاستدامة الاختلاف.
- v. اختلاف الشريكين حول حدود منطقة أبيي التي حددها تقرير المفوضية 18626 كلم<sup>2</sup>، واختلاف المسيرية والدينكا حول ترسيم حدود محكمة لاهاي (10460 كلم<sup>2</sup>)، تسبب في إرباك أهل بمعنى ومضمون وصف "منطقة أبيي": محلية أبيي (32000 كم<sup>2</sup>)، أم منطقة أبيي بحدود تقرير المفوضية (18626 كلم<sup>2</sup>)، أم منطقة أبيي بحدود محكمة لاهاي (10460 كلم<sup>2</sup>)، أم منطقة أبيي المحررة (أبيي كاونتي)، غير معروفة المساحة، حسب وصف الحركة الشعبية.
- vi. تم تشكيل الإدارة الخاصة بمنطقة أبيي، تنفيذاً لخارطة الطريق كاتفاق تكميلي، ووفاءً لبروتوكول أبيي، في السنة الرابعة من توقيع الاتفاقية، وتأخر بنفس الفارق تنفيذ بنود أخرى في "الملحق (ج)" لبروتوكول أبيي؛ مثلا، فتح الحساب، إنشاء المحاكم ... الخ.

### التحكيم الدولي بين الشريكين ونصرانهم:

1. لكثرة اختلافاتهم حول تقرير مفوضية حدود أبيي، لجأ الشريكان للمحكمة الدولية الدائمة للتحكيم في لاهاي لتفصل بينهما بقرار ملزم لهما وللدولة، بترسيم حدود منطقة أبيي؛
  - vii. أعلنت محكمة لاهاي قرارها التحكيمي النهائي والملزم في 22 يوليو 2009،
  - viii. أعلن الشريكان قبوله ووعدا بتنفيذه، بوصفهما الجهتان المناط بهما للتنفيذ؛
2. قبل دينكا نقوك قرار التحكيم، وطالبوا الشريكين بتنفيذه فورا؛
3. رفض المسيرية قرار التحكيم شكلا ومضمونا، ورفضوا ترسيم حدود منطقة أبيي في ضوء قرار التحكيم، ما لم يتم أولا اكتمال ترسيم حدود 1 4 1956؛
  - i. اشترطوا مطالبين حكومة السودان، في حال ترسيم حدود 1 4 1956، بتعويضهم ماليا عن ما يعتبرونه أرضهم التي أعطتها الحكومة لدينكا نقوك؛
  - ii. طالبوا بما يرونه حقا كاملا في المشاركة في كافة اجراءات الاستفتاء الخاص بمنطقة أبيي، وإلا أنهم سيرفعون السلاح في وجه من يمنهم ممارسة هذا الحق.

## محادثات أديس أبابا لتسوية تكميلية بين الفرقاء تشمل المسيرية ودينكا نفوك

عندما بلغ ائتلاف المسيرية ودينكا نفوك حد تصاعد الملامات، وتهديد المسيرية برفع السلاح، وضيق المؤتمر الوطني من عدم إعادة انتشار الجيش الشعبي جنوب حدود 4 1956؛ ونظرا للتصعيد المتبادل بينهما حول احتمال تأجيل الاستفتاء، اقترحت الحركة الشعبية على المؤتمر الوطني تسليم منطقة أبيي للأمم المتحدة لتنزيل بروتوكول أبيي عليها. ولعل ذلك إيذاناً بفشلها في التنفيذ المشترك للبروتوكول. تدخلت الهيئات والدول الضامنة لاتفاق نيفاشا، لتتفيس التوتر واحتواء التجاذب المتصاعد بالملامات المنفردة. نظمت مائدة مستديرة ضمنتهما في نيويورك، خلال جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، نتج عنها اتفاق بعقد محادثات تكميلية في أديس أبابا تضم الشريكين، بالإضافة للمسيرية ودينكا نفوك:

1. انطلقت أجندة محادثات أديس أبابا من محاور خلاف حادة، يشكل خلفيتها مقترح الحركة الشعبية للمؤتمر الوطني في أغسطس 2010، بتسليم منطقة أبيي للأمم المتحدة لتقوم بتنفيذ بروتوكول أبيي، وتنبع مشروعيتها من شرط قبول "مرجعية قرار المحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاي"، وهي:

iii. اجراءات ترسيم الحدود حسيما وردت في قرار التحكيم؛

iv. تكوين مفوضية استفتاء منطقة أبيي؛

v. من هو مواطن منطقة أبيي المسموح له بالاقتراع في الاستفتاء؟

2. في رده على الحركة الشعبية، تقدم المؤتمر الوطني بمقترح بديل، استنادا لقرار التحكيم، مفاده أن يتفق الطرفان على جعل منطقة أبيي منطقة تكامل تنموي؛

3. رفضت الحركة الشعبية مقترح منطقة التكامل شكلا ومضمونا.

4. أُنعت محادثات أديس أبابا، ثم عُلفت لتستأنف في الأسبوع الأخير من أكتوبر 2010.

## منطقة أبيي في إطار أزمة الوطن<sup>iii</sup>:

اتفاقية نيفاشا 2005 (مرجعية مقترحات التعايش السلمي) كانت وستظل، منارة تهتدي بها بوصلة وحدة السودان خلال الفترة الانتقالية وبعدها، لما فيها من مبادرات وتنازلات جريئة، غير معتادة في بنية الدولة القومية الحديثة، قدمتها حكومة السودان خلال المفاوضات مهرا للوصول لاتفاق يوقف الحرب. من تلك التنازلات، الاعتراف في الفترة الانتقالية بحق تقرير المصير، وبنظامين للحكم في الدولة الواحدة – يتعززان بنظامين مصرفيين (تقليدي و"غيره")، وثلاثة جيوش في دولة واحدة (القوات المسلحة، الجيش الشعبي، والقوات المشتركة)، لكل منها هيئة أركان منفصلة.

بذلك بنت الاتفاقية الإطار الاقتصادي السياسي للتصدي للقضايا المنظورة، بينما تركت مستوى المفاهيم والقيم (الحرية، الديمقراطية، العدل، المساواة)، ومنهج الحصول عليها، لاجتهاد شركاء الحكم. ومهما أصابها من نقد القوى السياسية التي وصفها بـ "الثنائية"، وقد اعترفت بها كمواثيق أوقفت الحرب، تظل اتفاقية نيفاشا – بنظر الباحث – أقوى وثيقة دستورية منذ الاستقلال، كُتبت وولد من رحمها الدستور الانتقالي ليحكم أهل السودان؛ إلا أنها ليست أفضل ما كان يمكن أن يُكتب. على أن معاكسات الشريكين (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) وإصرارهم على الانفراد بها عند تنفيذها، ذهب أدرج الرياح ببريقها السياسي وجدواها الدستورية، مما تسبب في التوهان الحالي عن جادة جاذبية الوحدة كهدف أسمى؛ وحرى بنا أن لنفقد بوصلة جاذبية التعايش السلمي لأهل منطقة أبيي .

شغل الباحثون والمهتمون (قانونيون واقتصاديون وإداريون وسياسيون)، بهموم الوطن ومستقبله لعقود من الزمن – أثناء الحرب وبعدها– حتى أصبح الوطن الآن أمام ذروة "مشهد تفكك دولة السودان". المجتمعات المحلية الحدودية بين الشمال والجنوب، وفي منطقة أبيي بصفة أخص – بوعي أو بدونه – تشغلهم أسئلة معقدة في هويتهم وتبعيتهم ومستقبل معاشهم ومستقبل علاقاتهم العمودية والأفقية بدولة موحدة أم دولتين افتراضيتين، لكونهم ليسوا على علم أو معرفة بالمآلات، أو بصفات المشهد العام الوشيك بعد الاستفتاء. من هذه المجتمعات الحدودية، مجتمع منطقة أبيي: أرض يسكنها رعيون، غنية بالثروة البترولية، ضعيفة في مؤشرات التنمية البشرية (كثافة الأمية، وهشاشة البنيات الأساسية ومرافق الخدمات الاجتماعية). فهي بالنتيجة منقادة لديناميات وتفاعلات نخبوية تأتيها من خارجها، تأثيرا في الرأي العام المحلي. إنقياد يعززه فشل المجتمع المحلي في مجريات التعايش السلمي باتجاه الشراكة المتكافئة وتبادل المنافع بينهم في تفاهم سلس. فقد كانت، ومازالت، منطقة أبيي موئل تنازع وصراع معقد، محط التنافس على الثروة البترولية، وقد قاد إلى استقطاب ثنائي حاد نتج عنه انهيار مقومات الشرعية في بعدها العمودي مع الدولة، وفي بعدها الأفقي لدى مكونات المجتمع المحلي – مجتمع في تناحر مستمر، تجذرت معه ثقافة العنف المتبادل، وغاب عنه التعايش السلمي.

لا يستطيع باحث محترف، في الواقع الراهن، ان يعلي صوت البراءة لأي من شريكي الحكم، على المستوى القومي، فيما أصاب منطقة أبيي عبر الفترة الانتقالية التي شارفت نهايتها، في غياب التنفيذ السلس المشترك لبروتوكول أبيي ومخرجاته (تقرير الخبراء 14 يوليو 2005؛ خارطة الطريق 2008؛ وأخيرا قرار المحكمة الدولية الدائمة للتحكيم في لاهاي 22 يوليو 2009). أما الآن، وقد تبقى النذر اليسير للتأريخ المضروب للاستفتاء المزدوج لجنوب السودان ومنطقة أبيي في

وقت واحد، لا يجدي قتيلاً مجرد لوم شركاء الحكم على ما اعتبرناه تقصيرا مشتركا في تنفيذ مشترك لبروتوكول أبيي. نقول إن ما كنا نصفه تقصيرا، تحول الآن إلى "فشل الشريكين" في تنفيذ البروتوكول. والمطلوب من كافة الأطراف والشركاء أن يسعوا، كل في مشربه، لتقديم تنازلات جريئة لتحقيق اتفاق للتعايش السلمي لأهل منطقة أبيي، بصرف النظر عن نتائج الاستفتاء المرتقب. وذلك يقتضي التفريق بين "مشكلة منطقة أبيي" وبين "مقتضيات التعايش السلمي"، والتفريق بين ترسيم حدود محكمة لاهاي من ناحية ، وبين اجراء الاستفتاء بمنطقة أبيي من الناحية الثانية، من حيث المفهوم والمواقف والسلوك، في مجتمعين رعويين محكوم عليهم بالعيش مع بعضهم، سواء عليهم أن انفصل الجنوب أم بقي السودان موحدا، وسواء عليهم أن اختار أهل أبيي الانضمام لبحر الغزال، أو البقاء في الشمال، تحت رئاسة الجمهورية.

### ملاحظات في قضية أبيي

نقول إن منشأ قضية أبيي لا يجعلها أكثر من نزاع قبيلي. لكن الطرفان في نيفاشا، بمقتضى محددات بيئة نيفاشا، جعلها قضية قومية وقضية سياسية دولية، وقضية ملكية أرض وقضية موارد باطن الأرض. ولولا الثروة البترولية، لما تحولت إلى قضية "ملكية" أرض، بالرغم من أن نيفاشا تبرا بنفسها عن حسم قضايا "ملكية" الموارد فوق مستوى الحيابة بغرض المعاش الأني.

- إن كان مقدر لبروتوكول أبيي أن يؤسس للاستقرار والتعايش السلمي- بصرف النظر عن نتائج استفتاء الجنوب في 2011:
- يبرز السؤال الأهم: كيف نتوقع أن يصوت دينكا نقوك لصالح البقاء في الشمال، إذا تملكهم الشعور بالغبن، بسبب ما يصفونه بـ "نكوص الشمال في تنفيذ بروتوكول أبيي"؟
- عدم تنفيذ بروتوكول أبيي، بالنسبة لدينكا نقوك، يمثل الاختبار الأخير لقبولهم البقاء في الشمال؛ لذلك فالاحتمال الأوفر حظا، إن دينكا نقوك، بحكم الوجدان الجنوبي، سيختارون التبعية للجنوب.
- لذلك فالانفجار العنيف إن كان متوقعا في المنطقة، كما يهدد به البعض، بأعنف مما جرى في (2007 2008)، يكون تفاديه وقطع الطريق عليه بتبني منظور شامل للمعالجة، باتفاقات تكميلية، إعلاءً لوحدة الوطن وليس إعلاءً للحماسة القبلية؛ اتفاقات تكميلية تفصل بين ترسيم الحدود كما أوردتها محكمة لاهاي من ناحية ، وبين اجراء الاستفتاء بمنطقة أبيي من الناحية الثانية؛ اتفاقات تكميلية تعتبر تعظيم الانتماء للوطن وإعلانه على القبيلة هو جذر الوحدة الوطنية وبناء التعايش السلمي؛ اتفاقات تكميلية ترسي الآليات والأنظمة والمؤسسات الكفيلة بالتأكيد على التعايش السلمي بمنطقة أبيي.

### مخاطر العزل القسري للمسيرية في قرار التحكيم وتقرير الخبراء السابق له

1. ورد في البند (9) عملية التصالح: لدى توقيع اتفاقية السلام الشامل، تشرع الرئاسة عاجلاً في عملية السلام والوفاق لأبيي لصالح التعايش السلمي والمنسجم في المنطقة". واتفق طرفا نيفاشا أن إنهاء حالة النزوح الداخلي بسبب الحرب تقتضي العودة الطوعية للديار والموطن الأصل بناء على اختيار حر مرشده يمارسه النازح داخليا بإدراك، بحيث يجد عند العودة الطوعية الحد الإنساني المعقول من الخدمات الأساسية (مياه وصحة وتعليم وفرص تشغيل) تساعده على الاستقرار المستدام. فأين المسيرية من ذلك؟ سنوضح من خلال آراء ومواقف المسيرية، أن فصل استفتاء أبيي عن التزام مع استفتاء الجنوب ممكن، إذا اتفق الشريكان على موعد جديد لاجرائه، دون أن يتطلب ذلك تعديلا في اتفاق نيفاشا.
2. يلاحظ المسيرية أن تقرير مفوضية حدود أبيي وقرار محكمة لاهاي، على حد سواء، أساؤوا التقدير عندما عزلوا المسيرية قسرا، بحكم خط التقسيم الجديد والمستند على "فرية" اقحام البداوة عليهم، عن مصادر المياه التي موئها الرقبة الزرقاء في موسم الجفاف؛ علما بأن وصول المسيرية لهذه الموارد صيفا حق تاريخي، ويصبح موضوع "حياة أو موت"، كما يصبح بنفس القدر سببا موضوعيا لانتكاسة حقيقية تعيد إنتاج التنافس على الموارد الحيوية للمجتمع الرعوي (الماء والكأ)، وربما تعيد الصراع إلى سابق عهده، خاصة إذا تكرر إغلاق المراحل من جانب دينكا نقوك بمعاونة الحركة الشعبية، بجزيرة حمل المسيرية السلاح برفقة قطعانهم. ونسوق مثلا لهذه الملاحظة في المواجهات الدامية في منطقة الميرم عندما انبرى الجيش الشعبي منفردا لنزع سلاح المسيرية عند رحلتهم إلى المصايف، وتلك مهمة القوات المشتركة.
3. يعلم المسيرية أنهم، مثل كل فئات النازحين داخليا، يعانون من مضاعفات الحرب والنزوح الداخلي التي أجلثهم منذ الفترة (1965 1970) عن مناطق سكناهم وقلواتهم المعتادة لرعي قطعانهم (الرقبة الزرقاء، وادي الكيئ، وادي كوك).

4. يلاحظ المسيرية أنه، بعد انقضاء أكثر من عام على صدور قرار التحكيم، ليس ثمة مبرر معقول أن يظلوا بعيدين عن قراهم ومرافق قطعانهم (المصايف) المعتادة التي كانوا يرتادونها في موسم الجفاف، قبل نشوب النزاع في عقد الستينات، واشتداده خلال سبعينات القرن الماضي.
5. لكل ما سبق، يرى المسيرية أنهم متضررون بسبب "أحوال العزل القسري للمسيرية عن قراهم وفلواتهم الصيفية" المتمثل برأيهم في "أصرار الدينكا نقوك على تنفيذ بنود قرار التحكيم".
6. ويرون أن الحل يكمن في أن ينتظموا في العودة (الطوعية) إلى قراهم ومرافق قطعانهم (مصايفهم) التي هجروها قسرا عند اشتداد الحرب، مثلهم مثل كل العائدين من النزوح الداخلي.
7. ويرى المسيرية أنه إذا تواصل استبعادهم القسري عن فلواتهم ومصايفهم المعهودة، حيث يقضون سبعة أشهر ونيف من كل عام في الرقبة الزرقاء، فإنهم يرون قد حاق بهم الحيف، وأغتصبت حقوقهم التاريخية، وأهينت حقوقهم كمواطنين، المكفولة بموجب الدستور في الإقامة والسكن والتملك والاستثمار أينما شاءوا في أرض الوطن؛ وامتحن حقهم الإنساني في البقاء إذ يمنعهم هذا العزل القسري من الوصول إلى موارد المياه، الحيوية لمعاشهم المتنقل، عند "الرقبة الزرقاء" في موسم الجفاف.
8. ويرون أنهم لا بد أن يصلوا إلى منطقة الرقبة الزرقاء في نوفمبر المقبل وعبر أشهر الصيف 2011، ولابد من تمكينهم من حقوقهم التاريخية ومستحققاتهم الأنية في منطقة الرقبة الزرقاء أولاً؛ وتثبيت حقوقهم في الإقامة والتملك والاستثمار والمشاركة في الاستفتاء (2011)، إثباتا لحق المواطنة، وإثباتا لحقوقهم كمواطنين في كل من ولايتي بحر الغزال وجنوب كردفان – حسب منطوق بروتوكول أبيي.
9. وهنا يتساءل المسيرية، إضافة:
  - كيف يقر بروتوكول أبيي باعتبار المسيرية مواطنين في (الكل) "جنوب كردفان وبحر الغزال"، ولا يعتبرهم مواطنين في (الجزء)، منطقة أبيي؟
  - وهل يستقيم أن يقر نفس البروتوكول بكونهم مواطنين في جنوب كردفان وبحر الغزال، ويأتي في موضع آخر ويعطي مفوضية الاستفتاء حق البت في أحقيتهم السكن بنفس المنطقة (أبيي)، وهم مواطنوها؟
10. ولأن المنطقة مقبلة على الاستفتاء في الجنوب، فقد وضح للمسيرية مدى الأثر السلبي عليهم، لدرجة أنهم يهددون باستخدام السلاح.
11. ويثير الباحث سؤالاً: فكيف نتصور أو نسمح أن يكون تنفيذ الاستفتاء سبباً في اشعال الحرب من جديد – حيث كان القصد من البروتوكول، حقن الدماء؟
12. السؤال الإضافي، إذن:
  - هل من الممكن التوصل إلى موقف وسطي؛ يقر عنده المسيرية بترسيم الحدود على الأرض، حسب قرار محكمة لاهاي، وفي نفس الوقت يوافق دينكا نقوك على تأجيل الاستفتاء، حقناً للدماء – الهدف الأسمى لاتفاق نيفاشا؟
  - وهل من الممكن التوصل لاتفاق تكميلي بينهم، يمكن للمسيرية إثبات حقوقهم التاريخية ومستحققاتهم الأنية في منطقة أبيي؛ وتثبيت حقوقهم في الإقامة والتملك والاستثمار والمشاركة المتكافئة في إدارة منطقة أبيي؟

## ثانياً: ملامح عامة للنزاع بمنطقة أبيي

### الجوار المضطرب

1. المسيرية والدينكا نوك أبيي، مجتمعان رعويان، يربيان الأبقار والضأن على المرعى الحر المشاع بينهم عبر القرن (20)، اعتماداً على:
  - نظام النقلة الرعوية البعيدة في حالة المسيرية (في شكل بيضاوي، شمال جنوب): مجتمع رعوي مع قليل من الزراعة الموسمية للحبوب الغذائية بصورة أساسية؛
  - نظام النقلة الرعوية القريبة في حالة الدينكا نقوك (من المناطق المرتفعة وقت الأمطار، لمنخفضات الوديان القريبة وقت الجفاف): مجتمع زراعي رعوي، يحصد موسمين زراعيين مطريين "صيفي وشتوي" من زراعة موسمية بسيطة للحبوب الغذائية؛
2. ورد في بروتوكول أبيي، البند "3 1 1" المسيرية والمجموعات البدوية الأخرى ظلت تحافظ على حقوقها التقليدية المتمثلة في رعي الماشية والتنقل عبر المنطقة".

3. على مستوى المفاهيم، نلاحظ ان بروتوكول أبيي يذكر في تكرار ممل "المسيرية والمجموعات البدوية الأخرى"، دون تعريف لمعنى "الْبُدْوِيَّة" أو "الْبِدَاوَة". ولعل البروتوكول يشترك هنا مع وثائق اتفاقية نيفاشا في ضعفها في التعريف الفني وغياب التعريف الاجرائي للمصطلحات.
- فالبداوة بمعناها وتعريفها الكلاسيكي، "اسلوب معاش لتعظيم الفائدة من المراعي في مناطق هامشية، حيث تعتمد الأسرة الطاعنة أبداً فيه على ما يوجد به القطيع، وهي في ترحال مستمر، وليس للأسرة مستقر معلوم".
  - البداوة بهذا المعنى لم تعد موجودة في اواسط السودان، بين دوائر خطي العرض (42 9 درجة) شمال الاستواء، منطقة اهتمنا بالنزاع في منطقة أبيي. والقطيع القومي أصبح مندمجاً بدرجة "امتياز" كمكون للنتاج القومي وكمصدر هام للعملة الحرة. وهل يتأتى ذلك دون انسجام الرعويين في السوق القومية، وقوة البيع لديهم، والشراء والتصدير؟
  - المجتمعات في هذا الحزام الأوسط من السودان أصبحت كلها تجمع بين الزراعة والرعي. ولم تعد الأسر تنتقل مع القطيع كما كان الحال في القرن التاسع عشر، وقبله.
  - وبالطبع، لن تكتمل حرفة الزراعة إلا بنوع من الاستقرار الجزئي لتأسيس المحصول ورعايته وحصاده وتخزينه أو تسويقه. فلماذا لا يعترف البروتوكول، ومن صاغوه، للرعيين بالاستقرار الجزئي الذي يجتذب معه حق الإقامة وامتلاك الأرض؟ والاعتراف بدورهم الرائد في الاقتصاد القومي القائم الآن؟
  - المجتمعات في هذا الحزام مجتمعات زراعية رعوية، تتفاوت من منطقة إلى أخرى في مدى تركيزها على أحد شقي المعادلة. فنجد المزارعين الرعويين يركزون على الزراعة، ويربون الماشية (الأغنام غالباً مع قليل من البقر). كذلك نجد الرعويين يهتمون بزراعة المحصولات الغذائية والنقدية معاً، ويركزون على تربية المواشي.
  - ويُذكَرُ بأن المسيرية زرعو القطن منذ عشرينات القرن (20)، في مناطق ناما وكيلك ولقاوة ودميك.
4. غياب تعريف مفهوم البداوة في البروتوكول، قاد إلى دمع المسيرية بعدم الاستقرار، بالرغم من أن جيرانهم دينكا نفوك يعلمون أن الأسر المسيرية تستقر عند الرقبة الزرقاء طوال موسم الجفاف، ومعهم بعض ابقارهم (الشوايل) وأغنامهم، ولمدة تقارب الأشهر السبعة.
- ويبدو أن بروتوكول أبيي لم يعترف بهذا الفصل المفهومي والواقعي. ولذلك دمع المسيرية فقط بحق عبور منطقة أبيي للوصول إلى الكلاً والماء.
  - ولم يعترف لهم بحق السكن والإقامة والتملك والاستثمار.

### من ملامح الاضطراب المحلي:

5. ثبت أن النزاع حول منطقة أبيي بدأ نزاعاً قبيلياً (مسيرية – ضد دينكا نفوك أبيي)، يتعلق بوصول المسيرية إلى الماء والكلاً لقطعانهم صيفاً؛ وتحول إلى صراع عنيف من منتصف ستينات القرن (20)؛ وتساعد إلى صراع حول ملكية الأرض عندما أصبح البترول مورداً حيويًا، حتى أصبح من شاكلة القضايا الشائكة التي تتوارثها الأجيال (مسيرية أو دينكا نفوك).
6. لذلك تنفرد المنطقة بأنها ظلت منذ الستينات، نوفمبر 1965، بؤرة صراع متصل في أرض الشمال، يسكنها نيلبون (دينكا نفوك)، يرون أُنتمائهم للجنوب أمر مصيري، إلا أنهم محكومون بتداخل معاشي مصيري و متصل كذلك مع العرب (مسيرية حُمُر).
7. بصرف النظر عن الحساسيات القائمة الآن، أو نتائج استفتاء منطقة أبيي، يظل المسيرية والدينكا يتعاشون في جوار جغرافي أبدي – يعلمون أن لا فكاك لهم منه – مما يستوجب أن يتفقوا على ترتيبات واقعية، تمكنهم من التعايش السلمي في شراكة متكافئة في الاستفادة من مواردهم البيئية وموارد باطن أرضهم، كسكان أصليين.
8. ظلت أشكال النزاع تتطور لدى الطرفين، وتنشأ ظنون ومفاهيم وخبرات عن الطرف الآخر؛
- قادت هذه التصورات كلا منهما إلى عدم الثقة بالآخر، واستخدمت لتبرير اتصال النزاع والصراع، لاعتقاد كل طرف بأن:
  - i. سلوكه تجاه الآخر ينطلق من الدفاع عن النفس، وليس من نزوع مطلق للعدوان؛
  - ii. الدفاع عن النفس اقتضى أن يلجأ كلٌّ منهما للبحث عن مناصر أو شريك أكبر "داخلي" يُقوي شكيمته: جيش أنانيا أو الجيش الشعبي، في حالة دينكا نفوك؛ والقوات المسلحة السودانية، في حالة المسيرية؛



- تحولت علاقة الدفاع عن النفس لتحالف في مجريات الصراع العنيف، وأصبح سلوكهم اليومي يتأثر بمواقف سياسية للشريكين الكبيرين (موئل الحماية بالجيش المنظمة)، فتولد عن ذلك سلوك مدمر للطرفين المحليين تعززه "إيديولوجيا الدفاع عن النفس"؛
- 9. تأسس نوع من "التصاعد المتأرجح" للصراع، بسبب:
  - اشتداد التضحيات في الأنفس والزرع والضرع
  - تزايد وتائر المظالم بين الطرفين بسبب ضعف أصاب التزامهم بالأعراف التقليدية؛
  - تنوع مصادر الحصول على سلاح فتاك سريع الطلقات، وانتشاره وسط المدنيين، إضافة إلى توفر فرص التدريب عليه من مناصريهم، مكن لهم القدرة على استخدامه وصيانته.

### مستويات الصراع على المستوى المحلي بمنطقة أبيي:

- للصراع مستويات عديدة في المنطقة:
  - أولها، النزاعات القبلية بين الحُمُر و دينكا نقوك/أبيي، وهو أقلها كلفة في الأرواح والأموال، في صورة نهب متبادل للقطعان، يشترك فيه الشريكان الأكبر أحياناً.
  - ثانيها، المؤسسة العشائرية في المنطقة (الإدارة الأهلية، سابقاً) كانت، حتى عقد الثمانينات من القرن (20) الأكثر فاعلية في فض النزاعات من هذا القبيل، والأكثر كفاءة في مساعدة الإدارة الحكومية في حفظ الأمن والنظام.
    - اعترافها بضعف هيكلها بعد التجربة الفاشلة لحل الإدارة الأهلية التي أقدم عليها نظام مايو مطلع السبعينات ثم حاول ترميمها، دون جدوى، بترتيبات "معاونين إداريين" في مطلع الثمانينات؛ وحتى الآن، لم تنجح تجربة "النظام الأهلي" التي أطلقتها الإنقاذ بقصد تقوية الإدارة الأهلية كهيئة توافق أهلي.
    - مازالت المؤسسة العشائرية مؤسسة "حكومية" صفوية قبيلية- تقليدية، تكتسب شرعيتها من ولائها للحاكم، وتعمل كقيادة اجتماعية مؤثرة، لغياب البديل رُغم حلها، ولشمول الأمية في المجتمع المحلي حيث تصبح الحكمة مستحقة لمن هم أكبر سناً.
  - ثالثها، استمرار العدائيات أو تجدد القتال في الحرب بين الجيشين في الشمال والجنوب، ظل يؤثر طردياً في الوضع المأزوم بمنطقة أبيي كحيز جغرافي.
    - دينميات الصراع على المستوى القومي ظلت ترمي بظلالها حتى جعلت منطقة أبيي مقياساً زئبقياً، يرتفع في المستوى المحلي كلما تجدد قتال بين الجيشين بالشمال والجنوب.
    - أوضح مثال على ذلك، اشتعال الصراع في نهايات العام 1965 (أحداث "الأحد الأسود" ومضاعفاتها)، والتي انطلق في كنفها شائعات انعكست سلباً على منطقة أبيي. ومن أبرزها في ذاكرة المجتمع المحلي حادثة حرق 70 من دينكا نقوك حتى الموت، وقد كانوا محتجزين "لحمائيتهم" في إحدى مراكز الشرطة بمدينة بابنوسة.
    - في ظل النزوح الشامل خلال الحرب، كلما ازدادت حدة ووتيرة القتال في بحر الغزال، ازدادت أعداد النازحين شمالاً، عبر منطقة أبيي، بحثاً عن ملاذ آمن، وبحثاً عن الغذاء الإغاثي من أجل البقاء، وثالثاً من أجل الحصول على فرص للتشغيل والكسب كعمال يومية أو عمال زراعيين بأجر أو بالشراسة، مهما كانت مجحفة في حقهم كنازحين.

### ثالثاً: مأزق الشراكة بين المسيرية ودينكا نقوك

- تراكمت مشكلة مأزق الشراكة بين المسيرية ودينكا نوك بسبب عدة عوامل.
1. أولها، عندما حان موعد تنفيذ اتفاق نيفاشا (فور تأسيس حكومة الجنوب) تبددت روح التنازلات لدى الطرفين، و بدا كأنهما يواصلان التفاوض من جديد. دخل شركاء الحكم في جمود تام فيما يلي تنفيذ بروتوكول أبيي، وقصرا في اعتماد وتنفيذ تقرير مفوضية حدود أبيي (دون إبطاء بعد تقديم تقرير المفوضية 14 7 2005). استمر الجمود على مدى فترة الانتقال، ولعل ذلك أكثر مما يحتمل أي معنى لتفسير "حسن النوايا"، وعادت منطقة أبيي تلعب دور المقياس الزئبقي لحدة التوتر بين الشمال والجنوب.
  2. ثاني هذه العوامل نرُدّه إلى تعقيدات المشكلة بعد فتح ملف "المناطق الثلاث" في العام 2003 تحت رعاية حكومة كينيا: نقول إنه، ما جلس الشمال والجنوب، منذ فتح ملف المناطق الثلاث إلا واختلفاً حول مصير منطقة أبيي. المرة الوحيدة التي حظيت باتفاق الأطراف كانت على مقترح السناتور جون دانفورت، مارس 2004، الذي حمل مبادئ اتفاق "بروتوكول حل نزاع منطقة أبيي". ولعل ذلك كان بفعل تأثير "بيئة نيفاشا"، حيث كان إعمال كافة مؤثرات آليات المجتمع الدولي فعالاً على الطرفين باتجاه الوصول لتسوية شاملة توقف الحرب. وما أن انفض

سامر مفاوضات نيفاشا حتى عاد الطرفان إلى عناد بعضهما البعض، فتعثرت عمليات التنفيذ المشترك لبروتوكول حل نزاع منطقة أبيي، وبدا الطرفان وكأنهما يقدمان على عملية تفاوض جديدة، غير معلنة. بعد انقضاء السنوات الثلاث على سريان الاتفاق، بلغ المَطْلُ ذروته عند الطرفين، فلجأت الحركة الشعبية لتجميد مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية لأسباب عديدة من أهمها اتهامها شريكها في الحكم (المؤتمر الوطني) بالنكوص عن تنفيذ بنود بروتوكول أبيي.

3. **ثالثاً،** أصبح جمود العلاقة حول منطقة أبيي، بين شركاء الحكم، يهدد الأمن بمنطقة غنية بالنفط (مربع 17، 6، 4، 2، 1). الشركات العاملة تَورَقها، في محاكم خارج السودان، ملاحقات المنافسين والمعارضين لها. كما يلقي هذا الجمود بظلال وأثار سلبية على سكان منطقة أبيي والمناطق المجاورة. وفي الحين، نلاحظ أن المستهدفين بالوثيقتين مهينين، بل ومشحونين باتجاه تلقي فوائد السلام في قسمة الثروة وقسمة السلطة، بعد عقدين من الشظف والنزوح بسبب الحرب.
4. **رابعاً،** فوق كل ما سبق، تظهر آثار سلبية لهذا الجمود في ضيق أحوال المعاش على السكان المحليين؛ وتظهر في تحرشات البعض ببعض الآخر. وقد تسبب هذا الضيق في مواجهة بين قوات الجيش الشعبي والمسيرية بمنطقة الميرم في ديسمبر 2007 راح ضحيته العشرات، وكذلك في مايو 2008 نتج عنه دمار واسع بالمنطقة، على خلفية مشهيات تلازم النزاع والعنف سالت على إثرها انهار من الدماء، فمثلاً: السياسيون من الطرفين يدفعون نصراتهم في اتجاهات متعاكسة؛ الجيش الشعبي لم تكتمل إعادة انتشاره جنوباً؛ المراقبون الدوليون محدودي الحركة الحرة بشمال أبيي أو جنوبها؛ المجموعات حاملة السلاح غير المنتمية لأي من الشريكين ظلت خارج نطاق السيطرة، ومرشحة للتقلت أكثر من سواها، خاصة في الجنوب؛ الانتشار العشوائي للسلاح الناري سريع الطلقات وسط المدنيين، واستمرار توفره من مصادر عدة تشمل الشريكين، مع القدرة على استخدامه وصيانتته، مما يجعله أكثر المهددات للطمأنينة العامة بين أهل المنطقة.

## تعقيدات الأحوال القائمة

### 1. واقع الحال:

المسيرية ودينكا نفوك/أبيي، كمجتمعين رعيين، تشغلها أمور الكأ والماء لمستقبل قطعانهم، أي موارد سطح الأرض التي يرعون فيها ويزرعونها. يعلمون أن البترول بمنطقتهم، ثروة يسيل لها لعاب شركائهم الأكبر تواليها، وأنهم لا قبل لهم بهذا البترول، إلا بقدر ما كسيهوه في نصوص "الموارد المالية" في بروتوكول أبيي. ويعلمون أن عيون شريكي الحكم، الذين يحتمون بهم في مجريات التنازع المحلي، منصبة أساساً في السيطرة على الثروة البترولية (ربما أكثر من خمسين ألف برميل يوميا)، وإن كانوا لا يفصحون عنها في معاكساتهم اليومية تلُكواً في تنفيذ بروتوكول أبيي.

### 2. مواقف المسيرية والدينكا الآن:

المسيرية يقبلون بروتوكول أبيي، لكنهم يرفضون قرار التحكيم، ويرفضون ترسيم حدود منطقة أبيي التي قررتها المحكمة (لاهاي 22 يوليو 2009)، ما لم يتم أولاً ترسيم حدود 14 4 1956. عقدوا "مؤتمر الستيب" في 5 40 2009، وقرروا فيه رفضهم لقرار التحكيم. بذلك أصبح مؤتمر الستيب نقطة مفروق طرق في نظرة المسيرية، ليس لمشكلة أبيي فحسب، بل لمعنى ومضمون التعايش السلمي مع دينكا نفوك/أبيي. فقد اشتد الاستقطاب الثنائي: المسيرية يرفضون قرار التحكيم ويطلبون من الدينكا أن يلفظونه بعد أن تبنوه. والدينكا نفوك يطلبون إلى المسيرية قبوله لكي يتعايشوا. اشترط المسيرية للتعايش السلمي مع دينكا نفوك، أن يرجع الدينكا عن تبنيهم لقرار التحكيم أولاً. وقالوا إنهم لم تتم استشارتهم في مجريات التحكيم، وإنهم لم يفوضوا أي شخص ليمثلهم في التحكيم، أو في حضور جلسة محكمة لاهاي التي أعلنت القرار النهائي لمحكمة التحكيم؛ وأن من ذهبوا لحضور جلسة لاهاي لا يمثلون إلا أنفسهم. وألقوا باللائمة على "المؤتمر الوطني"، وطالب أمير "أولاد كامل والمزاغنة" موجهاً حديثه لرئيس الجمهورية:

1. أنهم ما زالوا يقفون في صف الحكومة، كما ناصروها أثناء الحرب؛
2. لكنهم لن يقبلوا أن يكونوا الخاسرين في زمن الحرب وفي زمن السلم، على حد سواء؛
3. ويتساءل زعيمهم: هل سيعوض رئيس الجمهورية المواطنين عن أرضهم- التي أعطتها الحكومة للدينكا نفوك - مثلما قام بتعويض مواطنين آخرين في الشمال؟
4. وإذا تم رفض تعويضهم فسيكون لهم موقف آخر، ومنهج آخر.
5. في 30 سبتمبر 2010 نظم أهل المجد مظاهرة، جاءت بعض التصريحات حولها في صحف الخرطوم تقول ما فحواه، إن المسيرية سيرفعون السلاح، إذا مُعوا من ممارسة حقهم في التصويت في مجريات الاستفتاء الخاص بمنطقة أبيي

## دينكا نقوك

1. يقبلون بروتوكول أبيي باعتباره وثيقة أساسية لمستقبل منطقتهم، ويقبلون قرار التحكيم، ويحثون الشريكين بشدة على تنفيذه.
  - a. ينادون بترسيم حدود منطقة أبيي حسب قرار محكمة لأهاي (22 7 2009)؛ ويؤكدون "موقف قبيلتهم الداعم للالتزام الشريكين بعدم العودة للحرب" (الرأي العام 2 10 010)؛
  - b. يرفضون ويستنكرون، على لسان زعيمهم كوال دينج مجوك، ما يصفونه بأنه "تهديدات مختار بابو نمر ناظر قبيلة المسيرية"؛
2. تضععت الثقة بين دينكا نقوك وجيرانهم المسيرية عن سابق حالها، في حياة الرعي وفي التساكن الأمن بين الأفراد والأسر والعشائر، خاصة بعد "مؤتمر الستيب"؛
3. ضعفت الثقة بين أهل أبيي ورئاسة الجمهورية التي يتبعونها، حسب نصوص بروتوكول أبيي، حيث يقولون إن رئيس الجمهورية لم يقم بزيارة منطقة أبيي التي تتبع له، منذ التوقيع على اتفاق نيفاشا (9 4 2005). ويلاحظون أن رئيس الجمهورية قام بزيارتين إلى منطقة منافسيهم المسيرية (الفولة والمجلد) في القطاع الغربي لجنوب كردفان الذي يسكنه المسيرية.
4. ويتساءل دينكا نقوك: ما سبب تجاهلهم، وهم رعايا رئاسة الجمهورية، مثل غيرهم؟ على أنهم لا يعتبرون زيارة سلفاكير، تغني عن زيارة رئيس الجمهورية الأب أو الأخ الأكبر لمنطقتهم.

## رابعاً: مسألة منطقة أبيي في منظور الطرفين المحليين

سلاحظ في الفقرات أدناه أن المنظور الجنوبي يغلب عليه طرح ثنائية الهوية، كما تتبناه الحركة الشعبية، وأنه منظم باتجاه حل سياسي يجعل من العدالة والشراسة المتكافئة قواعد مبدئية للحل السلمي المستدام. بالمقابل، لم تتوحد رؤية متكاملة يمكن وصفها بأنها "رؤية المسيرية الحُرْمَر"، بالنسبة لمعالجة مسألة أبيي، بمعزل عن الطرح الذي ظلت تتبناه الحكومة منذ مفاوضات نيفاشا، تحت رعاية "إيقاد".

### 1. مسألة منطقة أبيي في منظور المسيرية

1. بعض الملاحظات النابعة عن بعض قادة المسيرية<sup>1</sup> بالعاصمة الخرطوم تفيد بأنه يغلب على ملاحظاتهم المنظور التاريخي، وربما "الفولكلوري" المضمون.
  - فمنهم من يقول بأن الحُرْمَر أسسوا لأنفسهم وجوداً بالمنطقة قبل دخول الدينكا إليها، منذ أكثر من ثلاثة قرون. ولعل نكران ذلك عليهم لا يفيد في مقتضيات الحل للمسألة المطروحة، لأن الأمر سينحصر في التحقيق الأركيولوجي للجماجم والآثار والمستوطنات البشرية القديمة للمجموعتين. ومجريات المفاوضات كانت ستنتظر، ولن تنتظر، العلماء حتى يفرغوا من التحقق العلمي.
  - وفئة وسطية، تأخذ عنهم موقف أحد الأمراء، حيث قال (2005) إنه غير متضرر إذا جرى الاتفاق على أن تذهب أبيي للجنوب أو تبقى في الشمال، كما هو الحال. ويضيف بقوله إن "أبقارنا الآن ترعى في الجُرْف"، وليست لنا مشاكل مع الدينكا، وطريقنا معهم هو منهج التعايش السلمي، وقد أجرينا معهم اتفاقاً محلياً، مازالوا ملتزمون به. ولم تحدث بيننا مناقشات أو عدائيات لأكثر من عامين. هذه نبرة وفاقية وتصالحية للتعايش السلمي، ليست غريبة على الإدارة الأهلية.
  - وفئة ثالثة، يبدو عليها التشدد، تقول بأنه إذا تنازلت الحكومة عن أبيي لصالح الجنوب فإن الحرب لن تقف. هذا الرأي، بالطبع، بعيد كل البعد عن "إعلان المبادئ" الذي قبلته الحكومة في 1997، وبنيت على أساسه عملية "إيقاد" للسلام.

### 2. مسألة منطقة أبيي في منظور دينكا نقوك

- ينظر الدينكا نقوك لثنائية "عروبة/إفريقية" وكأنها هيمنة هوية عربية، تسيطر عليهم كقوة خارجية، تشابه في نظرهم علاقة السيطرة الاستعمارية السابقة للاستقلال.
- ينظر دينكا نقوك أن الجنوب يضيء عليهم أثراً انتمائنا مصيرياً غالباً على كافة عناصر وجودهم:

<sup>1</sup> ونسبة لاختلاف المرجعيات السياسية والقانونية، وتعارض بعض النصوص حول مستقبل منطقة لقارة في اتفاق وقف إطلاق النار بجبال النوبة، الموقع في سويسرا (19 يناير 2002)، نجد أن للمسيرية الزرق موقفاً أكثر وضوحاً فيما يتعلق باتفاق نيفاشا؛ فقد كانوا أول قبيلة على نطاق القطر تعقد مؤتمراً عاماً (5 يونيو 2004)، بحضور الأمين العام للحزب الحاكم، يؤيدون فيه بروتوكول نيفاشا الخاص بمعالجة الصراع في جنوب كردفان؛ ليس هذا مكان التطرق إليه بالتفصيل.

- إذ أنهم يعتقدون أن قيادة دينكا نفوك/أبيي في سلالة دينق مجوك، أنيا وعلى مدى تأريخهم حيث يحسبون أكثر من عشر أجيال، هي قيادة لعموم الدينكا على الأرض، فكيف يتخلون عن قيادتهم التاريخية تذهب شمالاً؟ وماذا سيبقى "لأمة الدينكا؟".
- على أن الدينكا، في نفس الوقت، يتمسكون بانتمائهم لأرضهم التي تقع حيث هي، باعتبارهم مواطنين أصليين، بصرف النظر عن الحدود الإدارية.
- لذلك فالأزمة المستمرة في منطقتهم ترمي بظلال كثيفة في الساحة الجنوبية، مما يجعلهم في حفز مستمر "للدفاع" عن ما يعتقدونه حق أصيل لهم.
- يعترف دينكا نفوك أن المهيم العربي على المستوى القومي، والذي يتمثل في مخيلتهم في هيئة المسيرية الحُر الذين يقاسمونهم أحوال المعاش بالمنطقة، هم الأعلون بحكم التأييد المتبادل بينهم كعرب وبين محور السلطة القومي، أو الدفاع الشعبي والقوات المسلحة، حسب الحال.
- إلا أن دينكا نفوك يعترفون بأن عرب المسيرية الحمر، بحكم احترافهم الرعي والزراعة، يشبهونهم ويتفاعلون معهم، وبينهم اعتماد متبادل، لا فكاك منه، في أحوال معاشهم.

## خامساً: ملخص مقترحات الحلول بشأن التعايش السلمي بمنطقة أبيي

### الدروس المستفادة:

1. التطورات التي وصفناها جعلت ثقافة العنف تتجذر، وجعلت النزاع يتحول من محور (الكلا والماء كحق انساني لنظام المعاش الرعوي) إلى محور أمن المجتمع الذي يعززه غياب الطمأنينة المتبادل بسبب انتشار السلاح الفتاك، سريع الطلقات؛ حيث أصبح المسيرية دائمو حمل السلاح عند مرافقة قطعانهم، بينما أصبح الدينكا يربطون بين مشهد "المسيرى حامل السلاح" ويفسرونه بـ"المسيرى القاتل". لذلك يعتبر الدينكا مشهد حمل السلاح أكبر مهدد مباشر لأنهم اليومي، حتى وإن لم يبرؤوا أنفسهم من حمل السح، "دفاعاً عن النفس". لذلك يصبح تفريغ المنطقة من السلاح الناري الفتاك، سريع الطلقات، هو أول مدخل عملي مباشر، كبذرة أولية للتعايش السلمي، يُبَدَأُ بها في أي جهد لبناء السلام الاجتماعي والطمأنينة.
2. إن من الضروري أن نفهم إضافة لما سبق، أن بيت الداء في الطرف الأني هو اتصال أسلوب المعاش الرعوي البسيط الذي لم يتحول عنه المسيرية بصورة جذرية منذ مئة سنة مضت. ونخشى أن تتعقد مشاكلهم في ملكية الأرض مع جيرانهم طالما بقوا على هذا المنوال. كما نخشى أن تتجدد أو تتكرر مأساة "التحكيم" في مناطق أخرى، فقط لأن الخبراء استنوا سابقة بنوها على قولهم إن المسيرية "دائمو التحرك والتنقل"، ولم يتمكنوا من إثبات "أماكن استيطان دائمة". ونضيف إن واقع أسلوب المعاش الرعوي لن يشبع احتياجات قطعان المسيرية حقها، حتى وإن أعطاهم تقرير الخبراء كل المنطقة شمال المجرى المائي لبحر العرب، كما تدعي الحكومة، ذلك لأن قطعانهم ظلت، وستستمر، تتعمق جنوباً لمسافات بعيدة.
3. العبرة من تجربة التحكيم على شاكلة تقرير الخبراء، بنظرنا، أن المجتمعات الرعوية - ليس في منطقة أبيي وحدها بل في كامل حوض بحر العرب - يلزمها التفكير بهدوء في المستقبل. ثم يلزمها تبني أسلوب الحوار والمشاركة الشعبية مع الحكومة في أفضل السبل لتجاوز الواقع المائل الآن، حتى يساهموا في جعل التعايش السلمي مع جيرانهم جاذباً، وجعل نتائج الاستفتاء في أبيي وغيرها أكثر ايجابية، فلا طائل من وراء التحيز للقبيلة، لأي من الطرفين، لأن الولاءات الضيقة لا تحفز بناء الدولة الحديثة، بل تكبله.
4. وباتجاه نهاية الفترة الانتقالية، وبعدها، يلزمها تبني ترتيبات سياسية واقتصادية وإدارية وقانونية تعالج سيناريوهات متوقعة بعد الفترة الانتقالية في ما يلي الشراكة في قسمة الموارد لتندراً أي حساسيات تنشأ بعد العام 2011.
5. إن الحرب علمتنا مرارة العيش تحت وطأتها، وفهمنا أن الحرب الحقيقية، هي الحرب التي يجب أن ندخلها فور التوصل لحل متفق عليه؛ الحرب من أجل الوحدة والوئام؛ الحرب ضد الفقر، والجهل والمرض ونقص القوات والآثار السالبة للنزوح وفقدان المأوى؛ الحرب من أجل الكفاية والعدل. يجب أن يكون سلاحنا فيها هو محورية الحوار وتكامل الموارد والشراكة المتكافئة، لرفع الإنتاج والإنتاجية، وفتح فرص العمل والتشغيل والكسب لكل القادرين على العمل والعطاء؛ وحماية المجتمع المدني في سوق العمل والاستثمار، وفي ملكية الأرض واستخدامها في الزرع والضرع، وفي حرية الرأي وأشكال التعبير الثقافي بالعدل والمساواة عبر المواعين الإعلامية لرفع الوعي الاجتماعي والسياسي بالقضايا العامة؛ ويجب أن تكون أليتنا هي الحكم الرشيد، الذي يكفل الحقوق المتساوية، والتحول الديمقراطي بالحرريات والمشاركة السياسية، وباجتماع البشر على التضامن والتعايش السلمي.

## مقترحات في المدخل الأمني والسياسي:

مقترحات الحلول التي نقدمها، وقد فشل الشريكين في التنفيذ المشترك للبروتوكول، نبنيها على مدخلين حيويين- سياسي وأمني – يؤسسان لمعالجات داخلية بين الفرقاء، في حسن الجوار والتعايش السلمي، اعترافا بقرار التحكيم (لاهاي-يوليو 2009)، وتعزيزا له؛ واعترافا بأن اتفاق نيفاشا، وبروتوكول أبيي، وثائق دستورية وقانونية ملزمة. **في المدخل الأمني** نقترح على شركاء الحكم إنشاء منطقة منزوعة السلاح تماما، تعرف بمنطقة أبيي المحايدة، تتبع رئاسة الجمهورية في حال الوحدة، ويتفق الشريكان على اختراع آلية مشترطة تكون موئل السيادة عليها في حال الانفصال. **في المدخل السياسي**، وتجسيرا للروابط وتعزيزا للتعايش السلمي، نرى أن يتبنى شركاء الحكم اتفاقا تكميلا لبروتوكول أبيي، يحوي ترتيبات تشمل الفترة التالية للاستفتاء، تكون في جرة تنازلات مفاوضات السلام في 2005، على أن تكون هذه التنازلات، مثل سابقاتها - وإن جاءت في كنف المرحلة الأخيرة من عمر تنفيذ الاتفاقية - أن تكون ذات منظور قومي مُصَوَّب نحو استراتيجية لحسن الجوار والتعاون على مصالح مشتركة، في حال الانفصال، بدلا عن أحوال المواجهة السابقة للاتفاقية. المهم أن تتحرك التنازلات الجديدة في جوهر اتفاق نيفاشا، ولا تكون حبيسة نصوصة. وأن تُعَبَّر حاجز زمن الانتقال، للفترة بعد الاستفتاء، وتنتظر بعين ثاقبة وأمينة في مستقبل المجتمعات الحدودية، بما في ذلك منطقة أبيي المحايدة.

- **نقترح أولاً** اعتماد تفسير تكميلي لبروتوكول أبيي، يجعل المسيرية مقيمين ومتملكين ومشاركين صريحين في حكم منطقة أبيي، لأنهم مواطنين في الجنوب وكردفان منصوص عليهم في "اتفاقات أديس ابابا التكميلية"، وقد أجبرتهم ظروف الحرب على النزوح داخليا بالجلء لمناطق قبائل رعوية أخرى.
- **ونقترح ثانياً**، أن يتفق الأطراف على ترتيبات لاقتسام الموارد وفرص المعاش وفض منازعات الشراكة في إدارة منطقة أبيي؛ وذلك تعزيزا لفرص التفاهم والتعايش، وفتحاً لفرص التوافق والتراضي، أقرارا بفشل الشريكين في تنفيذ البروتوكول، وتأخير تنفيذ قرار التحكيم بالمنطقة.
- **ونقترح ثالثاً**، أن يجلس الطرفان المحليان لبعضهما في معية منظمات المجتمع المدني وأجاويد من قيادات أهلية من جيرانهم ومن مختلف مناطق السودان، ليتوافقوا على قواعد للتعايش؛ معترفين بما للدينكا من مكاسب حيوية تحققت بموجب البروتوكول، وفي نفس الوقت يُمكنون للمسيرية من الإقامة والاستثمار والتملك، والوصول للكلاً والماء في موسم الجفاف دون إعاقة.
- **نقترح رابعاً**، تحقيقاً لهذا الفهم، واستكمالاً للشرعية الاجتماعية لمخرجات لقاء الطرفين، عقد مؤتمر جامع لأهل المنطقة، يفتح مدخلا ويخلق آلية لجلوس الأطراف، تقوده منظمات المجتمع المدني (المنتدى المدني القومي السوداني، شبكة "نوبانت"، ومنظمة أفريقيا العدالة، بالتعاون مع استشارية الأمن الوطني التابعة لرئاسة الجمهورية) لوضع ترتيب يُتَّفَق عليه محليا بين المسيرية والدينكا، ويوافق عليه الشريكان، ويشهد عليه ممثلو الهيئات والدول الضامنة لاتفاق نيفاشا. نريده مؤتمرا جامعاً لأهل المنطقة للخروج بإعلان للتعايش السلمي، يحافظ على السلام ويحفظ الموثيق والعهود، كما يجدد الأعراف المرعية بينهم.

## ختاماً: تفصيل المقترح الثاني، "سيناريو" يجعل منطقة أبيي "منطقة محايدة ومنزوعة السلاح"

**المقترح الثاني** الرئيس، ذو مدخل أمني، الهدف منه تأمين مسار التعايش السلمي واستدامته؛ محوره توفير الظروف الأمنية المؤاتية للطمأنينة، يجعل من منطقة أبيي كيانا محايدا منزوع السلاح؛ وينطلق من الاعتراف بقرار التحكيم الذي يؤيد الشريكان. يبني هذا المدخل على اقتراح بإنشاء منطقة أبيي المحايدة بمساحة (10460 كلم<sup>2</sup>)، وفق ترسيم حدود أبيي في قرار التحكيم. ولعل جدوى المدخل الأمني تتعزز بالعدالة والمساواة في فرص التنمية الاقتصادية- الاجتماعية لكافة الناس على أساس المواطنة؛ وأن ينالوا حقوق المشاركة السياسية كاملة في الاختيار الديمقراطي الحر لحكامهم وأجهزتهم التشريعية والتنفيذية؛ وتمكينهم من وضع القوانين التي يرضونها؛ وتكريسا لمبادئ العدالة.

- يعتبر هذا المقترح تجريبياً، يتعزز بترتيب يُتَّفَق عليه محليا بين المسيرية والدينكا، ويوافق عليه الشريكان، ويشهد عليه ممثلو الهيئات والدول الضامنة لاتفاق نيفاشا.
- ويعتبر هذا المدخل يعيد الأمر إلى أهل المنطقة (مسيرية ودينكا)، ويجعلنا نتفادى المزيد من التعقيدات بعد فترة الانتقال، استناداً لقرار التحكيم كمرجعية مقروء في ضوء نصوص بروتوكول أبيي، فيما يلي أهلية الإقامة والشراكة المتكافئة والمنصفة في الموارد الاستراتيجية وموارد سطح الأرض من الماء والمرعى الحيوي للطرفين بمنطقة أبيي المحايدة.
- وتعزيزاً للبعد التنموي، نقترح إنشاء بنكين مستقلين (منطقة أبيي ومنطقة القطاع الغربي بجنوب كردفان – كلا على حدة)، بدعم قومي ونصيب من موارد باطن الأرض بالمنطقتين، يناط بكل منهما إعادة تأهيل البنيات الأساسية: الطرق ومنشآت الخدمات التعليمية والصحية ومرافق المياه ودعم الإنتاج لتعزيز الأمن الغذائي.
- حين نجاح تجربة منطقة أبيي المحايدة، يمكن النظر في تكرارها ببعض المناطق الحدودية، أو على طول الحدود المعتمدة بين الشمال والجنوب برمتها. بما يشمل جعلها منطقة منزوعة السلاح الناري سريع الطلقات عن الكافة، تحت سيطرة الشرطة في الحياة المدنية والقوات المشتركة عند الضرورة القصوى.

## مرجعيات فكرة منطقة أبيي المحايدة:

1. تركز مرجعية تكوين منطقة أبيي المحايدة على اتفاق السلام الشامل؛ ( مرفق "1"؛ وسائل تنفيذ وقف اطلاق النار الدائم): حيث يقول الجزء الأول، البند 20 14 7 صص 127:
- "اتفق الطرفان على أن الوحدات المشتركة/ المدمجة تقوم بحماية حقول البترول كما نصت عليه الاتفاقية بالقسم الفرعي 20 14 2، ويتعين أن تكون منطقة المنشآت البترولية منزوعة السلاح. وفي حالة أي تهديد على المنشآت البترولية، على مجلس الدفاع المشترك أن يقرر الاجراءات الملانمة واللازمة".
2. تكمن الفكرة في إنشاء منطقة منزوعة السلاح تماما، تعرف بمنطقة أبيي المحايدة. نريدها أن تكون، نواة لمنطقة للتنمية المتكاملة، كما تصورها جعفر بخيت قبل أكثر من (30) سنة.
3. شرط وجوبها أن يتفق الطرفان (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) على تكوينها، لحقبة ممتدة (خمس سنين سنة مثلا)، وتستقي شرعيتها من اتفاق السلام الشامل، وبفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، ابتداءً من 9 يناير للعام 2011، وتنتهي في 8 يناير 2014، لتجعل منطقة أبيي المحايدة جسرا للتمازج والتعايش السلمي.

## الأهداف:

الافتراض الأولي للتعايش السلمي، أن للطرفين منافع مشتركة، ورغبة العيش في جوار هادئ، على مبادئ الحوار، وتكامل الموارد، والشراكة المتكافئة في أسباب المعاش، وتجسير المصالح الحيوية بينهم. الهدف الأسمى هو خلق الثقة لجعل التعايش السلمي جاذبا، عبر منهج الحوار وتكامل الموارد وعدالة قسمتها بعد فترة الانتقال، في ضوء معادلات الاتفاقية، لتحقيق المزيد من تشابك المصالح وانسيابها تعزيزا للسلام وتأمينه، من خلال استراتيجية للتنمية، تخدم التعايش السلمي والتصالح الوطني، ويكون غرضها الأساسي خلق تزيق يبعد الشك في الآخر، من خلال:

1. بناء وتقوية مؤسسات الشراكة المتكافئة في الحكم والإدارة؛
2. بناء الوعي الاجتماعي بمبادئ اتفاق نيفاشا للسلام والتعايش والتنمية المستدامة؛
3. بناء الخدمات الاجتماعية الأساسية المشتركة، (مياه مأمونة وصحة وتعليم)؛
4. بناء القدرات لتوسعة فرص العمل والكسب من خلال التعليم والتدريب؛
5. تشييد البنى الأساسية في النقل والمواصلات والاتصالات؛
6. تعزيز الأمن الغذائي عبر تشجيع الاستثمار الصغير والمتوسط للكافة؛
7. تأسيس ملكية وتنظيم استخدام الأرض الزراعية على العدل والإنصاف؛

## مطلوبات تثبيت التعايش السلمي واستدامته

1. اجتناب دواعي الصراع (تلازم التنازع و العنف) حول الموارد، بالعدل والإنصاف، لجعل مناطق التمازج خالية من الصراع حول موارد الرعي (كلأ وماء).
2. تأسيس منطقة أبيي المحايدة، خالية من السلاح الناري سريع الطلقات، وعدم ترخيصه كلية في حدودها، وعدم حمله عند دخول منطقة أبيي المحايدة أو عبورها. ويقصى عن منطقة أبيي المحايدة كل من تتم إدانته بحمل سلاح ناري محظور في حدودها.
3. توضع وتصمم وتنفذ خطة عشرية لتنمية منطقة أبيي المحايدة (على فترتين خمسينين أو ثلاث فترات ثلاثية) لتنمية الخدمات الأساسية وتطوير مستوطنات بشرية حضرية نظيفة وحديثة التخطيط، وبناء الطرق والاتصالات، وحصاد المياه، وتعزيز المرعى الحر في مسارات ومحميات مخصصة للرعويين، بعين واعية لحماية البيئة، وتطوير الأسواق ووسائل حديثة لتسويق القطعان.

## وسائل وآليات إنشاء المنطقة المحايدة، منزوعة السلاح

### (أ) النشأة والتكوين

1. تنشأ منطقة أبيي المحايدة، منزوعة السلاح، في مساحة 10460 كلم<sup>2</sup>، كما وردت في قرار التحكيم، وتكون عاصمتها (أبيي) في 9 1 2011، حسب النظام اللامركزي القائم، وبفترة انتقالية تأسيسية مدتها ثلاث سنوات تنتهي في 8 1 2014؛
2. تستبعد منطقة أبيي المحايدة اتفاقا، من إجراءات استفتاء منطقة أبيي؛
3. تخضع منطقة أبيي المحايدة لرئاسة الجمهورية في حال الوحدة؛ ولآلية يرتضيها الطرفان في حال الانفصال. وتقتصر فقط للأغراض الإدارية عن حدود حكومة الجنوب وعن حدود الشمال، بمعنى أنها لا تخضع للخط الحدودي بين الشمال والجنوب في 4 1 1956 الوارد في نصوص اتفاق نيفاشا، عند ترسيمه النهائي.
4. تُرسم الحدود حسب صور الأقمار الاصطناعية بالمعنى الجغرافي المبين بقرار التحكيم.
5. تقوم "اللجنة المؤقتة لترسيم الحدود بين الشمال والجنوب" بترسيم حدود منطقة أبيي المحايدة، حسب قرار التحكيم، على أن تفرغ من مهمتها قبل 9 يناير 2011.

6. تتكون منطقة أبيي المحايدة من عدد من المحليات، تمارس صلاحيات الحكم المحلي، وتقسم لوحدات إدارية تجتنب الأسماء القبلية، ينشئها رئيس إدارة أبيي بالتزامن مع مجلسها التشريعي.

### (ب) الحكم والإدارة:

7. تحكم منطقة أبيي المحايدة عبر فترة الخمسين سنة المقترحة بموجب نصوص الدستور القومي الانتقالي، وسيصبح دستورا دائما لها عند إنشائها، بعد تعديل يلائم المستوى، تجريه اللجنة القومية لمراجعة الدستور بأمر من رئاسة الجمهورية، ويتفق الطرفان على التعديل.
8. تنشأ بمنطقة أبيي المحايدة كافة الأجهزة المعمول بها في قواعد الحكم اللامركزي؛
9. تكون بها قوات شرطة قومية، تغني عن وجود أي جيش نظامي بأراضيها؛
10. وعند الضرورة القصوى، تستدعى القوات المشتركة لفترة محددة، ومهمة محددة، بقرار يصدره رئيس الجمهورية، بموافقة نائبه الأول؛
11. تنشأ مفوضية مستقلة للسلام والمصالحة الوطنية، تتبع رئاسة الجمهورية، لمناجعة وتقويم تنفيذ تكوين منطقة أبيي، ومراقبة حسن تسييرها بالتزامن مع رئيس إدارة أبيي ومجلسها التشريعي.

### (ج) قسمة السلطة:

تنطبق عليها المبادئ والقواعد العامة الواردة في اتفاق قسمة السلطة، ولخصوصية إنشائها:

1. تكون نسبة المقاعد التشريعية والتنفيذية بمنطقة أبيي مناصفة بين شركاء الحكم المحليين؛
2. تمثل بمقعدين في مجلس الولايات، وفي المجلس الوطني.
3. عند صدور قرار التأسيس يتم بالتعيين، تشاورا بين الرئيس ونائبه الأول، تكليف شاغلي المناصب الدستورية. تشريعية وقضائية وإدارية. حسب الحال، في الثلاثة شهور الأولى.

### (د) قسمة الموارد المالية:

تنطبق عليها المبادئ والقواعد العامة الواردة في اتفاق قسمة الثروة، ولخصوصية إنشائها، تعدل بحقها نسبة قسمة الثروة البترولية استثناء، لتصبح عشرين بالمئة من صافي عائد البترول المنتج محليا في حدودها، باعتبارها منطقة محايدة جديدة، ويكمل نصيبها كالاتي:

1. نسبة 2% كما لكل ولاية منتجة للنفط؛
  2. نسبة 2% المخصصة لدينكا نوك في بروتوكول أبيي تبقى سارية كما وردت؛
  3. نسبة 8% تقتطع لصالحها من نصيب الحكومة الاتحادية؛
  4. نسبة 8% تقتطع لصالحها من نصيب حكومة الجنوب؛
  5. يتم إسقاط نصيب منطقة أبيي من الموارد المالية بالصناديق القومية المنصوص عليها في اتفاق قسمة الثروة للمناطق المتأثرة بالحرب.
  6. ينشأ بنك مستقل "بنك تنمية منطقة أبيي" يستوعب الموارد المالية ويوظفها لتنمية منطقة أبيي.
  7. يتم إسقاط نصيب المسيرية (نسبة 2% المنصوص عليها في بروتوكول أبيي من صافي البترول المنتج محليا بالمنطقة)، ويستعاض عنه بما يرد بالمادة 8 أدناه؛
  8. يتم تخصيص موارد مالية معززة (نسبتها 5%) من صافي عائد البترول المنتج محليا بحوض المجلد للبترول بالقطاع الغربي لولاية جنوب كردفان، لصالح سكان محليات هذا القطاع، منطقة جنوب غرب كردفان خارج منطقة أبيي المحايدة.
- a. يتم إنشاء بنك مستقل، "بنك تنمية جنوب غرب كردفان" ليستوعب هذه الموارد المالية (5%) ويوظفها لتنمية منطقة جنوب غرب كردفان، الكائنة خارج منطقة أبيي المحايدة.
- b. تدار الموارد المالية للبنك المستقل لتنمية منطقة أبيي المحايدة والبنك المستقل لتنمية جنوب غرب كردفان، كل على حدة، في ضوء الغايات الثمانية للألفية الثالثة، تحقيقا لأهدافها الـ (18)، وتقاس انجازات كل بنك على حدة بمؤشرات الـ (48).
- c. عند إنشاء البنك المستقل لتنمية جنوب غرب كردفان، يتم بالتزامن حل صندوق غرب كردفان الذي كان يستوعب نسبة (2%) المخصصة للمسيرية من بروتوكول أبيي، وأنصبه أخرى من الصناديق القومية المنصوص عليها في اتفاق قسمة الثروة للمناطق المتأثرة بالحرب، والموارد المنصوص عليها في "ملحق جنوب كردفان".

## محاسن فكرة إنشاء منطقة آبيي المحايدة، منزوعة السلاح

1. تتبع فكرة إنشاء منطقة آبيي المحايدة من ذهنية ترسيخ ثقافة السلام ونيل العنف.
2. إذا اتفق الطرفان على اعتبار الفكرة عمل تجريبي ابتدائي، يمكنهم مستقبلاً النظر في تعميم حزام منزوع السلاح على طول الخط الحدودي، بعد فراغ اللجنة المختصة من ترسيمه؛
3. تستصحب الفكرة تعقيدات فترة الانتقال للتفكير بعمق المستقبل، فتنصاع لقرار التحكيم وتتجاوز تعنت بعض الفرقاء المحليين بشأنه؛
4. تجعل منهج الحوار وتكامل الموارد والشراكة المتكافئة قواعد ثابتة، يتم من خلالها تنزيل مبادئ التعايش السلمي، عبر دعم وتدريب وتعزيز قدرات القيادات الاجتماعية المحلية.
5. تفتح مخرجا يؤمن تعايشا سلميا لا يقتصر على سكان منطقة آبيي المحايدة وحدها، بل يشمل كافة المجتمعات التي عاشت لقرون سحيقة في جنوب غرب كردفان. كما تستوعب مجتمعات رعوية تقليدية أخرى، في شمال (كردفان/ دارفور)، أصبحت تعاني من التدهور البيئي بسبب الجفاف والتصحر، وأصبحت رحلتها الموسمية باتجاه بحر العرب مصدر قلق واضطراب أمني منذ سبعينات القرن (20)؛
6. تفتح بابا لاستراتيجية لنزع السلاح والتعايش السلمي، باقتباس الحلول من نصوص نيفاشا؛
7. تطرح الفكرة ترتيبات عملية تعزز، بالحرية والعدل والإنصاف، مستقبل السلام والتعايش السلمي بين مجتمعات المناطق الحدودية، بعد الفترة الانتقالية؛
8. تبدد شبح الاختلاف في قسمة أي موارد تكتشف مستقبلا، طالما ستقسم في ضوء اتفاق 2005.
9. تساهم في تبديد شبح العودة للحرب أو هواجس نشوب تنازع مسلح بين الشمال والجنوب، لأنها ترتبط بتأمين الحدود بعد ترسيمها النهائي، طالما ستحرسها شرطة قومية مشتركة؛
10. يمكن أن تُبنى على هذه الفكرة مبادرة أشمل، على أساس إنشاء المنطقة منزوعة السلاح، تحتضن القطاع الحدودي بأكمله، وتنشئ دورا مستداما للقوات المشتركة في ظل الوحدة.





١١ المنتدى المدني القومي: ورشة عمل حول "منطقة أبيي: التعايش السلمي بالشراسة المتكافئة وتبادل المنفعة"  
**الفكرة:** أن يقوم المنتدى المدني السوداني بتنظيم "ورشة عمل" في الخرطوم. الغرض من الورشة متعدد الجوانب:

1. البحث عن حل لتحقيق تعايش سلمي لأهل منطقة أبيي، يستخلصه المجتمع المدني بمشاركة الطرفين، اتفاقاً وتراضياً؛
2. المساهمة في تنوير المجتمع المدني في الخرطوم بـ "مشكلة منطقة أبيي" ورفع وعيه بتعقيداتها، وأهمية الوصول لحل توافقي بشأن التعايش السلمي بين المسيحية والدينكا نفوك: ماهيتها، أبعادها، دلالاتها، دورها في تحقيق تعايش سلمي بين الطرفين المحليين (مسيحية – دينكا نفوك)، مشاهد للتعايش ممكنة التطبيق على الأرض.

**الأسئلة الأهم:** (1) لماذا استعصت منطقة أبيي على كافة محاولات الحل السلمي منذ العام 1972؟ (2) هل يقدر المجتمع المدني عبر الحوار على استخلاص تسوية للتعايش السلمي بمنطقة أبيي؟ (3) هل تستمع الأطراف العليا الأخرى إلى صوت ذوي المصلحة من المتأثرين المحليين؟ (4) وإذا افترضنا جدلاً أسوأ الاحتمالات، الانفصال الخشن، ستقفز للصدارة كثير من الاسئلة: (أ) ماذا سيكون حال المسيحية والدينكا نفوك في ظل العودة الى الحرب؟ (ب) هل يدرك الطرفان انهما سيصبحان، على حد سواء، ضحايا مآلات العودة للحرب؟ (ج) هل يدرك الطرفان انهما، في غياب التعايش السلمي وفي ظل فشل شريكي الحكم في تنفيذ برتوكول أبيي، سيقعان فرائس لـ"إيديولوجيا الدفاع عن النفس" عبر حماية نظرائهم الكبار الذين لا يثقون بمصالحهم مع هموم مجتمع زراعي – رعي البسيط.

**الجهة المنظمة للورشة:** المنتدى المدني القومي؛ بالتنسيق مع منظمات مجتمع مدني (منظمة أفريقيا العدالة، شبكة نوابت)  
**مكان وزمان عقد الورشة:** الخرطوم؛ جلسة "المائدة المستديرة" الساعة 10 صباحاً 14 (بظ)، الأثنين 8 – نوفمبر، بقاعة المنتدى المدني القومي؛ جلسة موسعة للحوار، الساعة 10 صباحاً 14 (بظ) في الثلاثاء 9 – نوفمبر 2010؛ بقاعة المصارف.

#### تنظيم وتوصيف ورشة العمل والمشاركين:

(1) تعقد ورشة العمل على مدى يومين، لتجمع الطرفين الأساسيين، بمشاركة كيانات غير حكومية؛ (2) هذه ورشة على مستوى نخبة منتقاة من الطرفين الأساسيين في النزاع بمنطقة أبيي، المقيمين بالعاصمة القومية؛ وتتألف من جلسة تداولية حرة (مائدة مستديرة)، يحضرها عشرة من المجتمع المدني لكل طرف (20)، بالإضافة لعشرة آخرين: أعضاء وفد منظمة أفريقيا العدالة (6) للمنطقة، أو بعض منهم؛ ضابط الاتصال بالاتحاد الإفريقي بالخرطوم (المستر بويتشوكو مقاتلي)، مفوضية التقويم والتقدير (المفوض)؛ المفوضية البرلمانية لجنوب كردفان (السيد/ نيرون فيليب)؛ ممثل استشارية الأمن الوطني (لواء ركن معاش/ محمد نعمة الله جبريل).

(3) تجمع ورشة العمل بين مشاركين أساسيين وثانويين يشكلون عنصر توفيق بين الطرفين: (أ) المشاركون الأساسيون، شخصيات ذات فاعلية في نشر ثقافة السلام والتعايش السلمي (أعيان وقادة بالمجتمع الأهلي بالعاصمة القومية من دينكا نفوك/أبيي، وأمراء قبيلتي المسيحية المحروم والزرق؛ (ب) المشاركون الثانويون يشملون زعماء العشائر والأعيان من قبيلتي المسيحية، والدينكا نفوك، والحزبين الشريكين ( المؤتمر الوطني والحركة الشعبية)، خبراء من القبيلتين، منظمات الأمم المتحدة واستشارية الأمن الوطني.

ii

نقاط التنازع بين المسيحية والدينكا نفوك/أبيي	
ادعاءات دينكا نفوك	ادعاءات المسيحية
1	يدعون أن الأرض من حدودهم الشمالية إلى جنوب بحر العرب ظلت أرضهم عبر قرون عديدة.
2	إن دينكا نفوك/أبيي قادمون جدد على أرض أبيي، وكانوا فقراء، وقد سمح لهم أن يسكنوا جنوب بحر العرب.
3	في 1905 وبعدها كانت تقوم لهم مساكن وقرى في شمال وفي جنوب مجرى بحر العرب. لم تحدث تغييرات جوهرية بالنسبة للمناطق التي كانوا يقيمون فيها أو يرعون فيها ويزرعون ويسكنون
4	ليس هناك حدود بين المسيحية ودينكا نفوك
5	<b>يعضد الدينكا زعمهم بقولهم:</b>
5.1	قدموا سرداً دقيقاً لأسماء المناطق التي كانت تقوم فيها قرأهم ومناطق الرعي للمشيخات التسعة
5.2	كانت تتم معاملة دينكا نفوك – من الناحية الإدارية – على أنهم فرع من المسيحية، ويأتي زعيمهم الأعلى في مرتبة أدنى من ناظر المسيحية
5.3	كانت للمسيحية مزارع قطن في مناطق مثل ناما (ابعد منطقة يدعيها دينكا نفوك باتجاه الشمال)
الحركة الشعبية	
6	يعارضون ادعاء حكومة السودان
7	لدينا ادعاءات قوية لمنطقة تمتد من حدود كردفان مع بحر الغزال حتى التخوم الشمالية لمنطقة الرقية الزرقاء.
8	لقد هاجر دينكا نفوك إلى الشمال من بحر العرب/ كير فقط بعد أن تم تحويلهم لإدارة كردفان
9	يجب تعريف "منطقة أبيي" بأنها تقع جنوب كير، وتستبعد من ذلك أي أرض تقع شمال بحر العرب

<b>CURRENT DOCUMENTS OF CENTRAL IMPORTANCE TO ABYEI QUESTION:</b>			
<b>وثائق حديثة ومحورية في مسألة منطقة أبيي:</b>			
<b>DOCUMENT</b>	Action by Parties	Date signed	Effective date
1. Protocol on the Resolution of Abyei Conflict (PRAC) بروتوكول حل نزاع منطقة أبيي	Signed	26-5-2004	9-1- 2005
2. Abyei Annex: "Understanding on Abyei Boundaries Commission: ملحق أبيي: "تفاهم حول مفوضية حدود أبيي" إنشاء مفوضية حدود أبيي 2Ps established by ABC	Adopted	17-12-2004	9-1- 2005
3. ABC Rules of procedure presented to Parties by ABC experts قواعد اجراءات مفوضية حدود أبيي، قُدمت للشريكين، ووافقا عليها	Agreed		11-3- 2005
4. ABC Terms of Reference شروط التكليف المتبادلة لمفوضية حدود أبيي	Agreed		12-3- 2005
<b>THE INTERIM PERIOD:</b>			الفترة الانتقالية
Pre-Interim Period-6months	9 January -8 July 2005		الفترة التمهيدية للانتقال
The Interim Period, (6 Yrs.)	9 July 005- 8 July 2011		مدة الفترة الانتقالية (6 سنوات)
I. Pre-election Phase	9 July 005- 8 July 2008		مدة الفترة التمهيدية للانتقال
II. Post-election Phase	9 July 005- 8 July 2011		
5. ABC Report	14 July 2005	تقرير مفوضية حدود أبيي	
6. Abyei Road-Map	2008	خارطة الطريق	
7. PCA Award	22 July 2009	قرار محكمة لاهاي	